

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

09/10/2015



المغرب يشارك في اجتماع مكتب لجنة التنسيق الدولية لمؤسسات حقوق الإنسان

شارك وفد عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان يومي سادس وسابع أكتوبر الجاري بمدينة ميريديا المكسيكية في اجتماع مكتب لجنة التنسيق الدولية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وقدم المجلس الوطني، خلال هذا الاجتماع، تقرير فريق العمل بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وذلك بصفته الرئيس الجديد لمجموعة العمل باسم شبكة المؤسسات الوطنية الإفريقية لحقوق الإنسان.

وفي ختام هذا الاجتماع، صادقت لجنة التنسيق الدولية على قرار يقضي بتجديد ولاية مجموعة العمل التابعة لها لمدة سنة تمتد من أكتوبر 2015 إلى غاية الشهر ذاته من سنة 2016.

وفي هذا الإطار، أوضحت نبيلة التبر، مكلفة بمهمة لدى رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أنه في إطار هذه الرئاسة الجديدة فإن المجلس الوطني سيركز أولوياته على تعزيز ممارسات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان بوصفها آليات للإنصاف من انتهاكات حقوق الإنسان، وسينخرط في تشجيع الاستراتيجيات الإقليمية المتمحورة حول الأولويات الإقليمية لحقوق الإنسان.

تجدر الإشارة إلى أنه تم إنشاء فريق العمل التابع للجنة التنسيق الدولية لحقوق الإنسان سنة 2009 من قبل اللجنة من أجل تعزيز قدرات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وتقوية دورها في مجال حماية حقوق الإنسان.

ويتألف فريق العمل من ممثلي المؤسسات الدولية لحقوق الإنسان في أربع مناطق من العالم، وهي إفريقيا والأمريكتين، وآسيا والمحيط الهادئ، وأوروبا.



أسئلة



المعلمي منجيب

منجيب*: خلفا لبلاغ الداخلية.. أمن المطار أخبرني أنني ممنوع من السفر

حاورتها
مريم بوعشاشان

2015

لماذا منعت من السفر إلى الترويج؟
كنت مدعوا إلى المشاركة في ندوة بالترويج، إذ تلقيت دعوة رسمية في هذا الشأن. وعندما ذهبت إلى مطار محمد الخامس، فوجدت بمعنى من السفر من طرف أمن المطار. إذ أخبرني بأنني ممنوع من السفر منذ 10 غشت 2015، وبالرغم من أنني ذكرته ببيان وزير الداخلية الذي أصدره في 19 من شهر شتنبر المنصرم، والذي يقول فيه بأنني غير ممنوع من السفر. لكن في المقابل أخبرني بأن لا علم له بالبلاغ وأنه يطبق فقط ما جاء في الحاسوب. من ذلك، استنتجت من كلام السلطات الأمنية أن بلاغ وزارة الداخلية، الذي يفيد بأنني غير ممنوع من السفر وأنني متهم في قضية اختلالات مالية، هو بلاغ الهدف منه تغليب الرأي.

ما هي الإجراءات التي تعتمدون القيام بها احتجاجا على منعكم من السفر؟
دخلت في إضراب عن الطعام منذ 48 ساعة، وسأواصله حتى تتراجع السلطات الأمنية رسميا عن قرار منعي من السفر، لأن قرار المنع غير قانوني، ولي كل الضمانات. فأنا أستاذ جامعي وليس لدي ما أخفيه أو أهرب منه.

إضرابي عن الطعام سيستمر، كذلك، حتى تتوقف الحملة الإعلامية المسعورة التي تشنها على بعض الجهات في الجرائد والمواقع الإلكترونية، والتي وصلت إلى حد التهديد بالقتل في مقال نشر على أحد المواقع، بعدما اتهموني بأنني أذاع عن الشذوذ الجنسي والإفطار العلني في رمضان واتهامات خطيرة أخرى، هدفها النيل من سمعتي وكرامتي.

طالبتم وزير العدل والحريات ووزير الداخلية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بفتح تحقيق حول المضايقات التي تعرضتم لها، هل فعلا تم فتح تحقيق؟

نعم، طالبت وزير العدل والحريات ووزير الداخلية ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بفتح تحقيق حول المضايقات التي اتعرض لها، لكن لم يستجب لطلبي. وها أنا أعاني، وإلى حدود الآن، من المضايقات والضغطات نفسها بشكل يومي، والأمر نفسه بالنسبة إلى أسرتي. لم يتحرك أي مسؤول لكشف حقيقة الجهات المسؤولة عن التحرش بي، باستثناء وزير الداخلية الذي خرج بالبيان سالف الذكر.

* أستاذ جامعي ورئيس جمعية «الحرية الآن»



الصبار يسأل عن ملف المعطي منجيب



اتصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان بأحد أعضاء جمعية «الحرية الآن» للسؤال عن طبيعة الرسالة التي بعثتها الجمعية إلى مجلس الأزمي، بخصوص المضايقات التي يتعرض لها المعطي منجيب رئيس الجمعية، وآخرها منعه من السفر، وسأل موظف المجلس: «هل رسالة الجمعية موجهة إلى المجلس الوطني كهيئة أم إلى محمد الصبار كشخص؟». وأوضح الموظف حسب مصدر مطلع: «إذا كانت رسالة «الحرية الآن» موجهة بصفة شخصية إلى الصبار فيمكنه أن يرد، أما إذا كانت موجهة إلى المجلس فلا يمكنه أن يرد لأن جمعية «الحرية الآن» غير قانونية». مصدر من الجمعية علق على هذا السؤال بالقول: «ولماذا لم يتدخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ليقول رأيه في منع جمعية قانونية حتى تصبح لها الصفة لمخاطبة المجلس وغير المجلس؟»

1/11/15



في 20 شتنبر انتهت ولاية أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان: تكتّم كبير وتساؤلات عن تفعيل القانون

بجول 20 شتنبر الماضي يكون أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان قد استوفوا الولاية المخصصة بالتمام والكمال، وقد مرت أربع سنوات على تعيينهم ابتداء من 20 شتنبر 2011، وفي هذا الصدد ليس هناك معلومة حول التشكيلة الجديدة للمجلس ولم يتمكن الأعضاء الذين اتصلنا بهم من إعطاء فكرة عن ذلك، نظرا لعدم إثارة الموضوع في هذه الآونة، وحاولنا الاتصال برئيس المجلس السيد ادريس اليزمي لإطلاع الرأي العام على الموضوع لكن تعذر الاتصال.

ويتكون المجلس حسب الظهير المنظم له من أعضاء يتم تعيينهم لمدة أربع سنوات، فئة منهم يتم اختيارها من قبل الملك وأعضاء يقترحون من قبل المنظمات غير الحكومية الفاعلة في مجال حقوق الإنسان، وأعضاء آخرون يقترحون من قبل رئيس مجلس النواب، وآخرون من قبل مجلس المستشارين، وعضوان من الهيئات المؤسسة الدينية العليا، وعضو من الودادية الحسنية للقضاة.

كما يتم تعيين أسماء رؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان يصدر المجلس تقريرا سنويا عن حالة حقوق الإنسان، ويشكل هذا التقرير مناسبة يتعرف من خلالها المهتمون بمجال حقوق الإنسان على التطورات التي عرفها المغرب في هذا المجال، وثانيها أن تقارير المجلس تقدم مؤشرات حول مسار دولة الحق والقانون، وتعتبر هذه التقارير التزاما أخلاقيا ودوليا انطلقا من مبادئ باريس.

ويصدر المجلس تقارير موضوعاتية تهم قضايا خاصة بالتقرير الخاص بالأوضاع في السجون وتقرير خاص بتقصي الحقائق حول أحداث الهجرة غير القانونية وتقرير حول ملاحظة الانتخابات التشريعية لسنة 2007.

المانوزي يقاطع CNDH بسبب ركل محتجين

أعلن مصطفى المانوزي، رئيس المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف، أنه سيقاطع اللقاء التقييمي الذي سينظمه المجلس الوطني لحقوق الإنسان، يوم 17 أكتوبر الجاري، حول نتائج أشغال المنتدى العالمي لحقوق الإنسان، المنعقد في مراكش السنة الماضية، ومستقبل التوصيات الصادرة بصدده.

وعزا الناشط الحقوقي قراره إلى أنه “لا يعقل التفكير والتدبر دون تصفية البيئة الحقوقية الملوثة ببعض مؤشرات تكرار الانتهاكات”، مشيراً إلى واقعة ركل متظاهرين أمام البرلمان قبل أيام قليلة، عندما نظموا وقفة احتجاجية بشأن طريقة تعاطي السلطات مع ضحايا حادثة منى.

وقال المانوزي، عبر تدوينة فيسبوكية، إنه بعد إطلاعه على فيديو التظاهرة السلمية التضامنية أمام البرلمان، تأكد له “المنظر المسيء جدا لمطلب الحكامة الأمنية”، مطالباً بفتح تحقيق قضائي، وليس فقط تأديبي داخلي في حق المشتطين باعتبار أن الفعل قد يكون شخصياً، وقد يكون مرفقياً.”

<http://www.belbala.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%B2%D9%8A-%D9%8A%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9-cndh-%D8%A8%D8%B3%D8%A8%D8%A8-%D8%B1%D9%83%D9%84-%D9%85%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D9%8A%D9%86/>

<http://www.marocpress.com/hespress/article-595184.html>

حفل إطلاق مشروع التوأمة المغرب-الإتحاد الأوروبي: "دعم قدرات المجلس الوطني لحقوق الإنسان"

سيترأس رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، السيد إدريس اليزمي، وسفير الإتحاد الأوروبي بالمغرب، السيد روبرت جوي، يوم الاثنين 12 أكتوبر 2015 بالرباط، حفل إطلاق مشروع التوأمة المؤسساتية حول "حماية حقوق الإنسان والنهوض بها في المغرب" الذي يقوم على تنفيذ المجلس الوطني لحقوق الإنسان بتمويل من الإتحاد الأوروبي.

ويهدف هذا المشروع إلى دعم قدرات **المجلس الوطني لحقوق الإنسان** للاطلاع بمهامه في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. كما يحظى هذا المشروع، الذي يمتد على 24 شهرا (2015-2017) والذي يستفيد منه أساسا المجلس وشركائه، بتمويل الإتحاد الأوروبي بمبلغ يقارب 13.2 مليون درهم. ويقوم المشروع على الاستفادة من خبرة ثلاث مؤسسات: اللجنة الوطنية الاستشارية لحقوق الإنسان بجمهورية فرنسا، معهد لودويج بولتزمان لحقوق الإنسان بالنمسا ومركز التعاون القانوني الدولي بهولندا، بالإضافة إلى تنظيم بعثات دراسية إلى الدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي.

ويهدف هذا المشروع إلى تعزيز القدرات التقنية لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان وطاقمه الإداري ولجانته الجهوية من أجل حسن الاضطلاع بمهامهم واختصاصاتهم في مجال حقوق الإنسان، مواكبة إرساء الهيكلة التنظيمية الجديدة للمجلس وتبني مقاربة الجودة، التعريف بأنشطة المجلس وأنشطته واختصاصاته على المستوى الوطني والدولي.

وسيتنظم حفل إطلاق هذا المشروع بمركز الاستقبال والندوات بحي الرياض بمدينة الرباط ابتداء من الساعة الثالثة والنصف بعد الزوال، بحضور سفراء كل من فرنسا، هولندا والنمسا، بالإضافة إلى شركاء أجنبيين وأعضاء وأطر المجلس والفاعلين المعنيين بما في ذلك المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان.



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

anwal

المانوزي: ساقطع أشغال المجلس الوطني لحقوق الانسان ما لم يتم فتح تحقيق قضائي في الاعتداء الذي طال المتظاهرين

قال مصطفى المانوزي رئيس منتدى الحقيقة والانصاف في تدوينة له على صفحته الفايسبوكية، أنه سيقاطع اللقاء التقييمي الذي سينظمه **المجلس الوطني لحقوق الانسان** حول نتائج المنتدى العالمي لحقوق الانسان ما لم يتم فتح تحقيق قضائي جدي وليس تأديبي فقط في الاعتداء الجسدي العنيف تجاه بعض المتظاهرين.

جاء رد فعل المانوزي على خلفية ما تعرض له ناشطون كانوا ينون القيام بوقف احتجاجية امام البرلمان للتنديد بما تعرض له الحجاج المغاربة من اهمال في السعودية خلال حادث منى الذي خلف العديد من القتلى من بينهم مغاربة، وظهرت صور وفيديوهات انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي تبين رجال امن يقومون بتعنيف اشخاص كانوا بصدد تنظيم وقفة احتجاجية، وتظهر الصور وفيديوهات صور رفس وركل وصفق في حق النشطاء، واستعمال الفاظ نابية في حقهم.

مصطفى المانوزي
13 ساعة · المحمدية · تم تعديله · متابعة

بعد إطلاعي على فيديو التظاهرة السلمية التضامنية أمام البرلمان ، وبعد تواصل مع عدد كبير من الزملاء الإعلاميين الذين أتق فيهم شخصا ، تأكد لي حصول اعتداء جسدي وعنيف تجاه بعض المتظاهرين ، وقد حز في نفسي هذا المنظر المسيء جدا لمطلب الحكامة الأمنية ، لذلك أطلب بفتح تحقيق قضائي وليس فقط تأديبي داخلي في حق المشتكين باعتبار أن الفعل قد يكون شخصا أو قد يكون مرفقيا ، لذلك فالمحاكمة العادلة هي الضمان الوحيد للانصاف وبلوغ الحقيقة ، وإلى أن يتم الشروع في فتح التحقيق القضائي بصفة جدية ، أعلن عن مقاطعتي للقاء التقييمي الذي سينظمه المجلس الوطني ، يوم 17 أكتوبر ، حول نتائج أشغال المنتدى العالمي لحقوق الانسان ، المنعقد في مراكش ، السنة الماضية ، ومستقبل التوصيات الصادرة بصدده ، فلا يعقل التفكير والتدبير دون تصفية البيئة الحقوقية الملوثة ببعض مؤشرات تكرار الانتهاكات ،

إعجاب تعليق مشاركة

<http://anwalpress.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%B2%D9%8A-%D8%B3%D8%A3%D9%82%D8%A7%D8%B7%D8%B9-%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84/>

09/10/2015

Conseil national des droits de
l'Homme

4

www.cndh.org.ma

هل المجلس الوطني لحقوق الإنسان أصبح في وضعية غير قانونية؟

د/ خالد الشرفاوي السموني – ناشط حقوقي مدير مركز الرباط للدراسات السياسية والإستراتيجية

أثيرت مؤخرا مسألة الوضعية القانونية لأعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، حيث هناك من يرى أنه بحلول 20 شتنبر الماضي يكون أعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان ورؤساء اللجان الجهوية لحقوق الإنسان، قد استوفوا الولاية المخصصة بالتمام والكمال، وقد مرت أربع سنوات على تعيينهم ابتداء من 20 شتنبر 2011 . وحتى يتسنى لنا تبني هذا الرأي أو دحضه لابد من الرجوع إلى القانون المحدث للمجلس المذكور.

وبرجعنا إلى الظهير الشريف رقم 1.11.19 الصادر في فاتح مارس 2011، بإحداث المجلس الوطني لحقوق الإنسان ، لاسيما المواد 34 و 35 و 50 منه ، حيث نجد المادة 34 تنص على أن رئيس المجلس يعين بظهير شريف لمدة ست (6) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة ، والمادة 35 تنص على أن أعضاء المجلس يعينون بظهير شريف لمدة (4) سنوات قابلة للتجديد ، والمادة 50 التي تنص على أنه يتولى أمانة المجلس أمين عام يعين بظهير شريف لمدة ست (6) سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وللإشارة في هذا الصدد ، فقد عين الملك محمد السادس ادريس اليزمي رئيسا للمجلس يوم 3 مارس 2011 ، كما عين الأمين العام للمجلس محمد الصبار، في نفس التاريخ ، وعين باقي أعضاء المجلس يوم 20 شتنبر 2011 .

وبناء على ذلك ، فإن ولاية الرئيس والأمين العام لم تنته بعد ، فهي مستمرة إلى حدود شهر مارس 2017 ، أما باقي أعضاء المجلس فقد انتهت مدة ولايته يوم 20 شتنبر من هذه السنة ، أي سنة 2015 ، ويحتاجون لتعيين جديد بواسطة ظهير، مادام أن الظهير حدد ولايتهم بشكل صريح في مدة أربع (4) سنوات.

وبناء على ذلك ، فإن أعضاء المجلس برمتهم ورؤساء اللجان الجهوية ، باستثناء رئيس المجلس والأمين العام ، أصبحوا في وضعية غير قانونية ، في غياب ظهائر تعيين جديدة من تاريخ 20 شتنبر 2015 .

وعليه ، تكون أعمالهم وتصرفاتهم باطلة وغير شرعية وما يستحقونه من تعويضات من تاريخ انتهاء مدة ولايتهم لا أساس قانوني لها ووجب استردادها لخزينة الدولة.

وحتى لئن كانت ولاية رئيس المجلس وأمينه العام مازالت سارية ، فإنه أمام هذا الوضع لا يجوز لهما إصدار تقارير أو إبداء آراء استشارية للملك أو للحكومة ، مادام الأعضاء الذين يشكلون معهم المجلس أصبحوا في وضعية غير قانونية ، وذلك انسجاما مع المادة 32 من الظهير المحدث للمجلس التي تنص أن المجلس يتألف ، علاوة على الرئيس والأمين العام، من ثلاثين (30) عضوا، المستوفين للمؤهلات المنصوص عليها في المادة الثالثة والثلاثين ، وتبعا لذلك يجوز لهما فقط تصريف الأمور الجارية من تسيير إداري ومالي إلى حين تعيين مجلس جديد، فإما الإبقاء على نفس الأعضاء أو تعيين أعضاء جدد.

وانسجاما مع روح الدستور الجديد لسنة 2011 الذي بؤ المجلس الوطني لحقوق الإنسان مكانة مؤسسة دستورية ، وبما أن المجلس الحالي ، برئيسه وأمينه العام ، تم تعيينه قبل دخول الدستور الجديد حيز التنفيذ ، فإننا نرى بأنه أصبح ضروريا تعيين رئيس جديد للمجلس وفقا لمقتضيات دستور 2011 ، هذا الأخير سيقترح تشكيلة للمجلس الجديد على أنظار الملك الذي له وحده صلاحية تعيين الشخصيات ومثلي الهيئات وفقا لمنطوق الدستور وللقانون التنظيمي المتعلق بالتعيين في المناصب العليا ، بعد القيام بمشاورات واسعة مع ممثلي الهيئات الممثلة داخل المجلس .

<http://www.halanpress.com/2015/10/08/%D9%87%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A3%D8%B5%D8%A8%D8%AD-%D9%81%D9%8A/>



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
CONSEIL NATIONAL DES DROITS DE L'HOMME
Conseil national des droits de l'Homme



استياء شعبي من ركل متظاهرين مغاربة ضد آل سعود

على إثر فاجعة منى ضمن حج هذه السنة ، قرر نشطاء فيسبوكيون مغاربة تنظيم احتجاج على الطريقة التي نظمت بها السلطات السعودية موسم الحج لهذه السنة ، والذي أودى بحياة الآلاف من الحجاج ولا يزال مصير الكثيرين من المفقودين مجهولا .

في مرحلة تجمع النشطاء مقابل البرلمان ، قام مسؤولون من الأمن رفقة وحدات التدخل السريع بتفريق النشطاء قبل تجمعهم ، وهو ما جعل بعض النشطاء يرفعون الشعارات ويخرجون اللافتات ، وهو ما جعل الأمن يمزق اللافتات ويشرع في عملية دفع النشطاء من الخلف وركلهم وإسماعهم كلمات نابية وتعبير بعض المعاقين الذين شاركوا بهذه الوقفة الاحتجاجية بالإعاقة .

لقد تناقلت بسرعة وسائل الإعلام الإلكترونية المغربية ومواقع التواصل الاجتماعي الصور وتسجيلات الفيديو ، وهو ما أثار استياء عارما لدى المواطنين المغاربة ، مادفع بالمديرية العامة للأمن الوطني إلى فتح تحقيق في الواقعة ، غير أنه لم يعرف لحد الآن نتيجة التحقيق المذكور.

كان من تداعيات هذا الحدث ، صدور مواقف من العديد من النواب البرلمانيين والجمعيات الحقوقية أدانوا الطريقة غير الأخلاقية التي تم التعامل بها مع حالة تعبيرية سلمية عن التضامن مع ضحايا الحج هذه السنة ، حتى أن مصطفى المانوزي أمين عام شبكة (أمان) الحقوقية علق مشاركاته في **اجتماعات المجلس الوطني لحقوق الإنسان** احتجاجا على الأسلوب الذي تم التعامل به مع مواطنين متظاهرين سلميين في قضية عادلة ومشروعة .

Brutalités policières **inacceptables à Rabat et à Tanger**

Acharnement injustifié des forces de l'ordre sur des citoyens venus manifester pacifiquement contre l'Arabie Saoudite

Si une image vaut mille mots, que dire alors des vidéos d'une violence inouïe qui font actuellement le buzz sur la Toile ? La première d'entre elles a été filmée mardi dernier à Rabat, à quelques encablures du siège du Parlement et de celui de la Direction générale de la sûreté nationale (DGSN). Elle montre des policiers en uniforme brutalisant, au vu et au su de tout le monde, une poignée de jeunes manifestants venus protester contre ce qui est advenu en Arabie Saoudite durant le pèlerinage et, précisément à Mina où 769 personnes dont 27 Marocains ont laissé leur vie. Un officier de police a même volé la vedette à ses collègues en se montrant plus brutal et plus cruel qu'eux. Il n'a pas hésité, malgré les objectifs des caméras braqués sur lui, à donner des coups de pied, des gifles et à faire des croche-pieds aux manifestants tout en les insultant de manière ignoble.

Une brutalité policière qui intervient deux jours après la diffusion d'une autre vidéo d'une cruauté indicible filmée dimanche dernier à quelques kilomètres de Rabat, précisément à Tanger, et diffusée sur les médias sociaux. Elle montre des dizaines d'éléments des forces de l'ordre en train de s'acharner sur un jeune, plaqué au sol et roué de coups avec une barbarie indescriptible.

«C'est une agression inacceptable et condamnable d'autant qu'il s'agit d'un simple sit-in pacifique et non d'une manifestation», nous a indiqué Said Benhamani, avocat. Même son de cloche de la part de Mustapha Manouzi, président du Forum vérité et justice (FVJ) qui n'arrive pas à comprendre l'acharnement des policiers contre les manifestants. «Il s'agit d'un sit-in tenu au centre-ville loin de l'ambassade d'Arabie Saoudite et, du coup, rien n'explique ni ne justifie cette brutalité», nous a-t-il indiqué. Ce dernier est même allé plus loin. Il menace de boycotter la rencontre prévue le 17 octobre prochain pour évaluer le bilan du Forum international des droits de l'Homme tenu dernièrement à Marrakech, si les policiers impliqués dans ces actes de violence ne sont pas traduits devant la justice. « Il y aura certainement une enquête interne et des mesures disciplinaires telles que la suspension ou l'avertissement. Mais cela n'est pas suffisant et les coupables ne doivent pas demeurer impunis », nous a-t-il précisé. Et de poursuivre : «Le contexte actuel ne permet pas ce genre de dérapages. On est à quelques jours de la rentrée parlementaire et politique. Ceci d'autant plus que ces actes de violence interviennent dans un contexte de colère contre l'Arabie Saoudite suite au drame de Mina».

Comment peut-on expliquer cette cruauté des forces de l'ordre ? S'agit-il de dérapages ou d'une politique délibérée de l'Etat ? «A mon sens, il s'agit bien d'une faute personnelle et non de service. L'officier qui brille par sa brutalité dans la vidéo a agi de son propre chef. S'il s'agit d'une politique de l'Etat, le traitement du dossier aurait été autre. On aurait sûrement assisté à des arrestations et des poursuites», nous a expliqué Mustapha Manouzi. Mais qu'il s'agisse d'une faute personnelle ou non, Me Said Benhamani estime que cela n'exonère pas l'administration de sa responsabilité. « Si une action en réparation peut être engagée contre l'agent en question au nom de sa responsabilité civile, celle-ci ne peut avoir pour conséquence de dégager l'administration de sa responsabilité à l'égard des victimes. L'Etat est censé assurer la sécurité physique des citoyens et il est responsable des fautes de ses fonctionnaires à l'endroit des individus et des institutions»,

nous a-t-il déclaré. Et d'affirmer : «Mais il n'y a pas que la sécurité physique des citoyens qui a été touchée lors de cette intervention brutale des policiers, le droit à la manifestation pacifique et la liberté d'expression des citoyens ont été également violés».

Pis, les principes de base des Nations unies sur le recours à la force et l'utilisation des armes à feu par les responsables de l'application des lois ont été également bafoués. En fait, la force ne doit être utilisée qu'en cas de stricte nécessité et ne doit être utilisée qu'à des fins légitimes d'application des lois. Mieux, aucune dérogation ou excuse ne peut justifier l'usage illicite de la force et ce recours doit toujours être proportionnel aux objectifs légitimes.

Participation du Maroc à une conférence
sur les droits de l'Homme au Mexique

Le Mexique accueille, à partir depuis jeudi, la 12ème Conférence internationale des institutions nationales de promotion et de protection des droits de l'Homme, avec la participation d'une **délégation du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH)**.

La conférence internationale, organisée dans la ville de Merida sous le thème "les objectifs de développement durable : quel rôle pour les institutions nationales des droits de l'Homme?", vise à promouvoir et à renforcer les liens de coopération entre les institutions nationales et les autres acteurs, notamment les organisations de la société civile, les institutions académiques, les entreprises et les institutions législatives.

Cette rencontre de deux jours permettra d'examiner le rôle des institutions nationales des droits de l'Homme dans le processus de mise en œuvre, de suivi et d'examen de l'Agenda 2030 pour le développement durable, et d'identifier et diffuser les bonnes pratiques en la matière, et qui pourraient être utilisées pour faire avancer l'Agenda 2030 pour le développement durable.

Peine de mort : « Le projet de code pénal porte la trace du sang »

Par Pauline Chambost

Modernité, conservatisme, humanisme, irréversibilité, droit à la vie, réinsertion : les militants des droits de l'Homme tentent d'imposer un débat national sur la peine de mort, alors que des magistrats continuent de prononcer des peines capitales.

Amnesty International classe le Maroc parmi les pays « abolitionniste en pratique ». S'il est vrai que la dernière exécution remonte à 1993, la justice continue pourtant de prononcer des peines capitales, comme se fut le cas en septembre dernier par exemple. Alors, à la veille de la journée mondiale contre la peine de mort du 12 octobre, les abolitionnistes marocains mettent un coup d'accélérateur pour le plaidoyer.

Parmi les arguments bien sûr, le droit à la vie mais aussi l'irréversibilité de la peine. **Driss ElYazami, président du Centre national des droits de l'Homme (CNDH)** invité à l'Ecole de gouvernance et d'Economie de Rabat le 7 octobre, rappelle la possibilité d'erreurs judiciaires. Pour lui, la peine de mort est aussi à abolir parce qu'elle ne touche que les couches les plus vulnérables de la société, qui ont parfois du mal à se défendre.

Aussi, cette peine est contraire au rôle même de la sentence, expliquait lors de la même conférence Nadia Bernoussi juriste membre la Commission consultative de révision de la constitution : « Quand un Etat exécute c'est un meurtre étatique alors que normalement une sanction est faite pour qu'il y ait réhabilitation, insertion, mais on ne peut pas faire cela sur quelqu'un qui est mort ». Elle ajoute aussi qu'il est absurde de préserver cette peine alors qu'au Maroc « l'indépendance de la justice et le droit à un procès équitable ne sont pas garantis ». Les abolitionnistes citent également des études qui prouvent qu'il n'y a aucune corrélation entre l'existence de la peine de mort et la criminalité d'un pays. Bref, cette sanction n'est pas dissuasive, selon eux.

En 2014, un rapport accablant relate les conditions de détention effroyables de quelques 100 condamnés à mort. Parmi les points noirs : l'interdiction pour eux de préserver un lien avec leur famille.

Constitution versus religion

Aujourd'hui, les abolitionnistes se mobilisent. Le site marocain Tudert.ma financé entre autres par l'Union européenne, rassemble des informations sur la peine de mort. Des parlementaires pour l'abolition sont rassemblés en coalition depuis deux ans et demi. Ils sont actuellement 240, de tous les partis représentés au parlement, hormis le PJD. De son côté, le Conseil national des droits de l'Homme s'est aussi prononcé

en faveur de l'abolition. Mais comment comptent-ils mener leur plaidoyer ? Le droit existant leur apporte déjà beaucoup étant donné que la Constitution de 2011 consacre le droit à la vie. Aussi, les experts rappellent l'application des recommandations de l'Instance équité et réconciliation validées par le roi Mohammed VI, et parmi lesquelles figurent justement l'abolition de la peine de mort.

Ces militants comptent bien sûr sur le débat relatif à la réforme du code de procédure pénale. La mouture du texte proposé par Mustapha Ramid consacre la peine de mort, même s'il limite le nombre de crimes qui y sont soumis à 11 contre 33 actuellement, ce qui pousse Abderrahmane Jamaï, bâtonnier coordinateur de la coalition marocaine contre la peine de mort à déclarer que « ce projet porte la trace du sang ».

Le ministre de la Justice est clair : d'après lui, « le principe de droit à vie n'est nullement en contradiction avec la peine de mort ». Quels sont les arguments de ces personnes pour le maintien de cette peine ? « Principalement la religion », nous explique Nouzha Skalli, élue PPS elle aussi présente lors de l'événement. « Mais qu'est ce qui est le plus grave, couper la main ou couper la tête ? Les oulémas nous disent ' c'est écrit ' mais couper la main aussi, l'esclavage aussi. », commente la porte parole du réseau de parlementaires.

L'argument religieux n'est pas valable non plus pour Abderrahmane Jamaï, bâtonnier coordinateur de la coalition marocaine contre la peine de mort, qui explique que le droit pénal marocain ne puise pas ses origines dans la charia. Nadia Bernoussi ajoute : « L'Etat n'est pas le médium entre lui [dieu,ndlr] et moi. Seul celui qui m'a donné la vie peut me l'ôter ».

La société pour ou contre ?

Autre argument des rétracteurs : la population ne serait pas en faveur de cette réforme. Mais jusqu'à présent, aucun sondage ne le prouve, soutiennent les abolitionnistes. Aussi, Nouzha Skalli raconte : « Lors d'une manifestation contre la pédophilie la groupe de femmes criaient qu'il fallait les condamner à mort. Après avoir parlé cinq minutes avec elles, elles avaient changé d'avis ». Une anecdote qui confirme le discours de Driss El Yazami. Pour lui, « le débat parlementaire sur le code de procédure pénale sera important mais ce qui est essentiel c'est le débat dans la société civile. Ma conviction est que la société marocaine dans sa majorité est favorable à l'abolition ».

Prochaine échéance : 2016, où le Maroc aura l'occasion de signer le moratoire des Nations unies sur la peine de mort, que la Tunisie et l'Algérie ont par exemple approuvé mais sur lequel le Maroc préfère s'abstenir. Une position réitérée en 2014. Au niveau national : des parlementaires ont déposé un projet de loi pour l'abolition il y a plus d'un an mais il n'est toujours pas inscrit au calendrier législatif.

http://telquel.ma/2015/10/08/peine-mort-projet-code-penal-porte-trace-du-sang_1465570

Santé mentale au Maroc : Un long chemin à parcourir malgré les grandes réalisations

Le Maroc célèbre, à l'instar des autres pays du monde, le 10 octobre de chaque année la Journée mondiale de la santé mentale, l'occasion de dresser le bilan des réalisations accomplies pour mettre en place les moyens et les infrastructures nécessaires afin de relever le défi de répondre aux besoins nécessaires et urgents des personnes atteintes de maladies mentales.

Santé mentale

Selon l'Organisation mondiale de la Santé (OMS), "le bien-être mental est une composante essentielle de la définition de la santé. Mais il reste à l'échelle mondiale un long chemin à parcourir pour lui donner toute sa place. Il convient d'inverser de nombreuses tendances fâcheuses - les services et les soins de santé mentale trop souvent négligés, les violations des droits humains ou la discrimination dont sont victimes les personnes atteintes de troubles mentaux ou de handicaps psychosociaux".

D'après l'OMS, 400 millions de personnes sont atteintes de troubles mentaux ou neurologiques ou souffrent de problèmes psychosociaux, associés notamment à l'alcoolisme ou à la toxicomanie, précisant que la dépression constitue actuellement la cinquième cause de mortalité et de handicap dans le monde et devrait atteindre la deuxième place d'ici 2020.

Au Maroc, d'importants efforts ont été déployés par le ministère de la Santé pour ériger au rang de priorité la santé mentale à travers la construction de trois hôpitaux psychiatriques régionaux et atteindre ainsi le nombre de 3.400 lits au lieu de 2.453 lits existants actuellement.

Tout au long des dix dernières années, le ministère de la Santé a adopté un éventail de réformes, notamment la décentralisation des centres de soins, l'intégration des soins de santé mentale dans les soins de santé de base, l'amélioration de l'accès aux soins par l'orientation vers une psychiatrie communautaire et de proximité.

L'objectif n'est autre que réduire les problèmes d'accessibilité et de continuité des soins et du déficit en ressources humaines et en infrastructures.

La politique du ministère va de pair avec les recommandations du rapport du Conseil National des Droits de l'Homme relatif à la santé mentale et qui a fait état des anomalies se rapportant essentiellement à "la qualité des prestations médicales et non médicales fournies aux patients, aux conditions d'hospitalisation et à l'absence d'une prise en charge spéciale aux franges des enfants, des mineurs, des personnes âgées et des délinquants".

Le ministère de la Santé a adopté, à cet égard, le Plan national de santé mentale 2012-2016 axé notamment sur la promotion de la santé mentale et la prévention des troubles mentaux, le dépistage, le diagnostic précoce et le traitement des troubles psychiatriques en hospitalier et en ambulatoire, la réhabilitation et la lutte contre l'ostracisme et la stigmatisation de la maladie mentale et le partenariat et la multi-sectorialité.

C'est dans ce contexte que s'inscrit l'initiative "Karama" (dignité) qui a mis fin aux violations commises envers les malades mentaux pensionnaires du Mausolée Bouya Omar où ils vivaient dans des conditions dramatiques, lamentables et inhumaines. Dans le cadre de cette initiative humaine mise en place par le ministère en partenariat avec les parties concernées, il a été procédé au transfert des pensionnaires du mausolée aux hôpitaux et aux services de santé pour les prendre en charge gratuitement, faire le suivi de leur état de santé et apporter le soutien psychique et moral à leurs familles jusqu'à ce que leur état de santé se stabilise et qu'ils puissent réintégrer leur milieu social s'ils le souhaitent.

Toutefois, un long chemin reste encore à parcourir pour donner à la santé mentale sa place dans les programmes de mise à niveau des infrastructures liées au secteur de la santé. Ceci nécessite une mise à niveau en matière de services de santé et la création de nouvelles structures de soins et de prise en charge selon un cadre normatif, la mise à disposition de ressources humaines formées et en nombre suffisant, le renforcement des capacités de gestion et de coordination à tous les niveaux d'intervention et la collaboration intersectorielle, outre le partenariat avec la société civile.

Dans ce contexte, une législation sur la santé mentale est nécessaire pour protéger les droits des personnes atteintes de troubles mentaux qui constituent un groupe vulnérable de la société, ces derniers sont confrontés à la stigmatisation, à la discrimination et à la marginalisation dans toutes les sociétés, ce qui accroît les risques de violation de leurs droits humains.

<http://www.lavieeco.com/news/actualites/sante-mentale-au-maroc-un-long-chemin-a-parcourir-malgre-les-grandes-realizations-35527.html>

L'abolition de la peine de mort pourrait être débattue au Parlement

A deux jours de la journée mondiale contre la peine de mort, les abolitionnistes marocains s'activent. Ils sont parlementaires, avocats ou universitaires, et voudraient supprimer définitivement la peine capitale de la législation marocaine. Pour ce faire, une large campagne de plaidoyer est actuellement lancée.



Plaidoyer qui sera prochainement formalisé par une proposition pour l'abolition de la peine de mort. C'est en tout cas ce qu'a annoncé Nouzha Skalli, porte parole du réseau des parlementaires contre la peine au Maroc, lors d'un panel sous le thème «l'abolition, une cause universelle», organisé la soirée du 7 octobre 2015 à l'EGE Rabat.

Evénement auquel ont pris part **Nadia Bernoussi** Constitutionnaliste et membre de la Commission Consultative de Révision de la Constitution, **Driss El Yazami**, président du Conseil National des Droits de l'Homme, **Abderrahim Jamaï**, Avocat Coordinateur de la Coalition marocaine contre la peine de mort, ou encore **Mustapha Znaidi**, chargé du projet abolition de la peine de mort au sein de la coalition nationale.

Quand est-ce que la proposition sera soumise au parlement? La députée se garde de citer une date précise, encombrement législatif oblige. Mais pour elle, le texte viendra contrecarrer un autre. Celui qui sera émis par le groupe parlementaire du PJD, et tendra à modifier les conditions d'exécution de la peine de mort.

Autrement dit, au parlement, le sujet de la peine capitale divise. Aujourd'hui, le réseau des parlementaires contre cette peine compte 240 membres et, aux dires de N.Skalli, aucun parlementaire issu du parti de la Lampe n'est signataire.

Ce qui n'est pas étonnant, tant ceux-ci ne font que s'aligner sur la position d'un des leaders du PJD, qui n'est autre que Mostapha Ramid. Le ministre de la justice, faut-il le rappeler, est un ardent rétentionniste. Il s'en est revendiqué et s'en revendique encore.

Tout comptes faits, abolition ou maintien, cela se jouera au parlement. Et ça s'annonce houleux. En attendant, il convient de rappeler que le Maroc n'exécute plus la peine de mort depuis 1993, mais hésite encore à faire le dernier pas vers une abolition expresse. Il est, en conséquence, placé dans la catégorie des **pays abolitionnistes de fait**, 34 en tout. C'est-à-dire, des pays qui n'ont procédé à aucune exécution depuis au moins 10 ans et qui semblent avoir pour politiques ou pour pratique établie de s'abstenir de toute exécution.

L'attitude du Souverain illustre parfaitement cette politique. «Depuis 1994, il y a eu amnistie royale sur toutes les condamnations à mort. A quoi il faut ajouter des initiatives répétées de grâce royale. Celles-ci contribuent à équilibrer la politique punitive», observe Nadia Bernoussi.

Et d'ajouter, à ce sujet, que «le Chef de l'Etat avait chargé le Conseil consultatif des droits de l'homme de mettre en œuvre les conclusions de l'Instance équité et réconciliation en 2005. Parmi ces conclusions: l'abolition de la peine de mort et la ratification du deuxième protocole facultatif se rapportant au Pacte international relatif aux droits civils et politiques, visant à abolir cette peine.»

La Constitution est-elle pour ou contre l'abolition?

En d'autres termes, y a-t-il, dans le texte suprême, matière à abolir la peine de mort?

Les abolitionnistes les plus convaincus répondent par l'affirmative, avec le droit à la vie comme maître mot. Celui-ci est considéré, par l'article 20 de la Constitution, comme «le droit premier de tout être humain». Un droit qui, aux termes du même article, doit être protégé par la loi.

Ensuite, il y a l'article 22 qui traite de l'intégrité physique, de l'atteinte à la dignité et de la criminalisation de la torture. Les pourfendeurs de la peine capitale trouvent dans ces

dispositions, une allusion directe à l'abolition.

Arrive également comme argument, l'engagement du Maroc au respect des droits de l'homme tels qu'ils sont universellement reconnus. Engagement évoqué dans le préambule du même texte. Et puis, il faut souligner que le Maroc est signataire de la déclaration universelle des droits de l'Homme.

Même ardemment abolitionniste, Nadia Bernoussi n'en demeure pas moins lucide sur cette question. «La Constitution n'a à aucun moment évoqué l'abolition de la peine capitale, même si le droit à la vie y est élevé au premier rang des droits fondamentaux», tempère-t-elle, et de rappeler que la question sera scellée au parlement.

Enfin, en constitutionnaliste aguerrie qu'elle est, elle estime que les avocats pourront, via le mécanisme de **l'exception d'inconstitutionnalité**, soulever le caractère attentatoire d'une loi à un droit fondamental. Dans ce cas, il reviendra à la Cour Constitutionnelle de dire si la peine de mort porte effectivement atteinte au droit à la vie, tel qu'il consacré par la constitution.

La peine de mort dans le monde

Selon la Coalition Mondiale contre la peine de mort, et qui renvoie aux chiffres d'Amnesty international, deux tiers des pays dans le monde ont aboli la peine de mort.

100 pays ont aboli la peine capitale pour tous les crimes.

6 pays ont aboli la peine de mort pour tous les crimes sauf les crimes exceptionnels, tels que ceux commis en temps de guerre.

34 pays peuvent être considérés comme abolitionnistes en pratique (dont le Maroc) pour les raisons que nous avons cités ci-dessus.

En tout, ce sont 140 Etats qui ont aboli la peine capitale en droit ou en pratique.

. 58 pays et territoires maintiennent la peine de mort et appliquent ce châtiment.

- . 22 pays ont procédé à des exécutions en 2014;
- . 33 pays et territoires maintiennent la peine de mort pour trafic de drogue;
- . 13 de ces 33 pays ont procédé à au moins une exécution pour trafic de drogue au cours des cinq dernières années.

Selon la même source, au cours de l'année 2014, au moins 607 prisonniers (en dehors de la Chine) ont été exécutés dans 22 pays et 2.466 personnes ont été condamnées à mort dans 57 pays. Ces chiffres reflètent uniquement les cas dont Amnesty International a eu connaissance et sont certainement en deçà de la réalité.

En 2014, la grande majorité des exécutions recensées ont eu lieu en Chine, en Iran, en Arabie Saoudite, en Irak et aux Etats Unis. Les méthodes employées sont la décapitation, la pendaison, l'injection létale, l'exécution par arme à feu, la lapidation et la chambre à gaz.

Les traités internationaux relatifs aux droits de l'homme interdisent d'appliquer la peine capitale à toute personne âgée de moins de dix-huit ans au moment des faits. Pourtant, un petit nombre de pays continuent d'exécuter des mineurs délinquants. Ainsi, en 2014, 14 mineurs ont été exécutés en Iran. De même, des mineurs restent actuellement sous le coup d'une sentence capitale en Iran, Maldives, Nigeria, Pkistan, Arabie Saoudite, Sri Lanka et Yémen.

Le combat continue pour abolir la peine de mort au Maroc

Par : Wafa Abyad

A l'occasion de la Journée mondiale contre la peine de mort célébrée le 10 octobre, la Coalition marocaine contre la peine de mort (CMCPM) a organisé ce mercredi 7 octobre une rencontre à Rabat pour sensibiliser et appeler à la suppression de la peine capitale.

Les abolitionnistes du Maroc ont appelé le gouvernement Benkirane à supprimer la peine de mort du code pénal. Une annonce faite lors de la conférence de presse tenue par ce groupe le 7 octobre à Rabat. Composé de la Coalition marocaine contre la peine de mort, du Réseau des parlementaires contre la peine de mort au Maroc et du Réseau des avocats contre la peine de mort (CMCPM), ce collectif a choisi, à quelques jours de la Journée Mondiale contre la peine de mort, de rappeler l'importance de ce combat pour le droit à la vie. La coalition appelle également à l'amélioration des conditions de détention des personnes condamnées à mort et au respect de leur dignité. Plusieurs personnalités ont été conviées à ce panel : Nadia Bernoussi, juriste et membre de la Commission Consultative de Révision de la Constitution, **Driss ElYazami, président du conseil National des Droits de l'homme** ainsi que Nouzha Skalli, ex-ministre du Développement social, de la Famille et de la Solidarité et actuellement porte-parole du Réseau des parlementaires contre la peine de mort (RACPM).

100 condamnés dans le couloir de la mort.

Les abolitionnistes marocains mènent depuis les années 60 leur combat contre la peine de mort. Lors de cette conférence de presse, ils ont révélé qu'un peu plus d'une centaine de personnes, dont deux femmes, attendent actuellement leur exécution dans le couloir de la mort. Pour constater les conditions extrêmes dans lesquelles vivent ces détenus, une délégation de la Coalition marocaine a prévu de leur rendre visite et d'écouter leurs doléances.

Selon une étude de la CMCPM publiée en janvier 2015, plus de 1000 actions sont sanctionnées par la peine capitale. Avec l'adoption du nouveau code pénal, ce nombre sera revu à la baisse (de 16 à 5 cas, punissables de mort). Ce rapport rédigé sur la base d'une enquête réalisée entre mai et septembre 2014, en question revient sur 70 cas de prisonniers condamnés à la peine capitale. La plupart d'entre eux sont dans le couloir de la mort depuis bientôt 10 ans à la prison de Kénitra. Depuis février 2013, un Réseau des parlementaires contre la peine de mort a porté la revendication de la suppression de la peine au sein du parlement. Mais du côté du ministère de la Justice, si la réduction du nombre de crimes passibles de peines de mort est acceptée, l'abolition reste inenvisageable.

Le Code pénal prévoit la peine de mort par fusillade pour l'homicide aggravé, la torture, le vol à main armée, l'incendie criminel, la trahison, la désertion, l'attentat à la vie du roi et, depuis la loi antiterroriste promulguée au lendemain des attentats de 2003, les crimes liés au terrorisme. La Coalition présente également comme argument l'article de la Constitution qui consacre le droit à la vie. Le ministre de la



Justice Ramid considère pour sa part que les textes de la constitution ne sont pas contradictoires avec le code pénal, « comme énoncé dans nombre de conventions internationales et régionales, le principe du droit à la vie n'est nullement en contradiction avec la peine de mort, mais il est soumis à des règles et des conditions ». Le ministre a également rappelé que « même si la peine de mort figure encore dans les jugements au Maroc, elle n'est plus appliquée depuis 1993 ». Pour le front qui poursuit son combat contre la peine de mort, l'existence même de la loi dans le code pénal donne la possibilité et le droit à la justice de l'utiliser.

http://www.dimabladna.ma/index.php?option=com_flexicontent&view=items&id=13576

المكسيك تحتضن أشغال المؤتمر الدولي الـ 12 للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان بمشاركة المغرب

بقلم: نورالدين بالخير

تنطلق اليوم الخميس بمدينة ميريدا المكسيكية أشغال المؤتمر الدولي الثاني عشر للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان، وذلك بمشاركة وفد من المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ويشارك المجلس الوطني لحقوق الإنسان في "المؤتمر الدولي الثاني عشر للمؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان" أهداف التنمية المستدامة: ما هو دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان" والذي يعقد يومى اليوم وغدا 9/8 أكتوبر 2015 في ميريدا بالمكسيك.

ويهدف المؤتمر إلى استكشاف الأدوار والفرص التي تمتلكها المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق جدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة والتأكد من أن المؤسسات الوطنية محيطة بشكل تام بشأن جدول أعمال 2030 الجديد للتنمية المستدامة فضلاً عن الفرص والتحديات التي توفرها أهداف التنمية المستدامة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

يشارك في المؤتمر المفوض السامي لحقوق الإنسان ومدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وممثلون عن وكالات الأمم المتحدة بما في ذلك مفوضية حقوق الإنسان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة واليونيسيف وصندوق السكان وخبراء حقوق الإنسان وجمعيات حقوق الإنسان الدولية والإقليمية والبلد المضيف والمنظمات غير الحكومية.

http://www.rtn24.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%B3%D9%8A%D9%83_%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B6%D9%86_%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D9%8A_%D8%A7%D9%8412_%D9%84%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9_%D9%84%D8%AA%D8%B9%D8%B2_%D9%8A%D8%B2_%D9%88%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9_%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82_%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86_%D8%A8%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9_%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-1304